العدد (4074) السنة الخامسة عشرة - الثلاثاء (28) تشرين الثاني 2017
http://www.almadapaper.net Email: info@almadapaper.net

الفساد بين الحيتان الكبيرة والقروش الصغيرة

□ د. ناجح العبيدي

ما أن أوشكت الحرب على داعش أن تضع أوزارها حتى سارع رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي للإعلان عن شن "حرب" جديدة عنوانها هذه المرة مكافحة الفساد. من الواضح أن العبادي يحاول استغلال الظروف المواتية وتزايد الدعم السياسي والشعبي له من أجل توجيه ضربة موجعة لأخطبوط الفساد. وإذا كانت المعركة ضد داعش صعبة نظراً لأن الإرهابيين كثيراً ما يتجنبون القتال وجهاً لوجه ويتخفون وسط السكان، فإن حملة مكافحة الفساد تتطلب صبراً أكبر، لأن الفاسدين يتسترون وراء شبكات واسعة من العوائل والقوى والأحزاب المتنفذة ويسبحون وسط عقلية وثقافة وتقاليد اجتماعية تبرر الفساد.

من المؤكد أن أسرع النتائج يمكن تحقيقها، إذا بدأت الحملة باصطياد الرؤوس الكبيرة المتورطة بالفساد. مثل هذه الحملة تنجح عادة في استقطاب الاهتمام الإعلامي والشعبي وفي إخافة وردع الآخرين. ولا يستبعد أن يكشف العبادي قريباً عن بعض الأسماء لوزراء وسياسيين ونوّاب ومسؤولين حكوميين كبار تحوم حولهم روائح الرشى والاختلاس. ولن يفعل العبادي ذلك لـ"وجه" الله ولصالح الوطن فقط، بل لإنه يعرف أيضاً بأن ضرب الفساد بيد من حديد سيجلب له ولحكومته تأييداً شعبياً كاسحاً، لكنه يدرك أيضاً أن النصر النهائي لن يكون مجرد نزهة قصيرة.

كما هو حال معركة الإرهاب التي لن تتكلل بالنجاح النهائي دون تجفيف منابعه الفكرية والمالية، فإن نتيجة معركة النزاهة ستتوقف في نهاية المطاف على تجفيف مستنقع الفساد الذي تتنفس فيه كائنات من مختلف الأحجام والتي تتنافس في التهام الفريسة المتمثلة في المال العام. ومن الواضح أن اصطياد الحيتان الكبيرة لن يكفي لوحده، لأن فتحات شبكة صيدها واسعة وتسمح بتسرب أسراب أسماك القرش الصغيرة والكثيرة. ومثلما يسود في الحرب مبدأ "الكثرة تغلب الشجاعة"، فإن تأثير "صغار" الفاسدين لا يقل ضرراً عن القطط السمان، بل ويفوقه أحياناً.

لا يجوز النظر إلى الفساد على أنه قضية أخلاقية وسلوك اجتماعي ضار فحسب، وإنما هو بالدرجة الأولى إضاعة لفرص النمو وهدر للموارد الاقتصادية المحدودة وتعطيل لعملية التنمية، لأنه يُخِلّ بمبدأ المنافسة العادلة والنزيهة، وهذا ما نلاحظه في العراق بكل وضوح. نتيجة الرشى والعمولات والشللية والعلاقات المشبوهة تحال مشاريع بالمليارات لصالح مقاولين وشركات ليست كفوءة، الأمر الذي يتجسد في ارتفاع التكاليف وسوء التنفيذ وتعطل المشاريع الانتاجية والخدمية، ويؤدي إلى انتعاش الفئات الطفيلية. ونتيجة للمحسوبية ولمبدأ "الأقربون أولى بالمعروف" يحصل غير الأكفاء وغير المؤهلين على الوظائف المغرية في قطاع الدولة. بهذا تتدهور معايير الكفاءة الاقتصادية في استخدام الموارد المادية والمالية والبشرية في القطاعين العام والخاص على حد سواء، فضلاً عن الانتهاك السافر لمعايير العدالة الاجتماعية.

يجب القول بكل وضوح بأن تبديد المال العام هو الفساد الأعظم في العراق. ولا ريب أن الرشى والاختلاس وسرقة المال تأتي في مقدمة مظاهر هذه الآفة التي تنخر في مفاصل الدولة والمجتمع. ومع صحة القول المأثور "السمكة تتعفن من رأسها أولاً!"، إلا أن من الخطأ التصور بأن هدر المال العام يقتصر على المسؤولين فقط.

أحد "أسرار" الدولة العراقية الذي لا يعرفه ربما حتى رئيس الوزراء نفسه، هو العدد الفعلي للموظفين الحكوميين. هل هو ٤ أو ٥ ملايين أم أكثر؟ وهل من بينهم ١،٣ مليون موظف في إقليم كردستان وحده؟ وهل تضم هذه الأعداد المنتسبين للحشد الشعبي؟ تحقق هذا "الإنجاز" بفضل فتح الأحزاب المتنفذة أبواب التعيين على مصراعيها على مدى سنوات عديدة حتى أصبح جيش الموظفين الحقيقيين والفضائيين الأكبر على مستوى العالم بالمقارنة مع عدد السكان. هناك أيضاً ما يقارب ٢،٨ مليون متقاعد بحسب بيانات هيأة التقاعد العراقية.

ومن المؤكد أن بين المتقاعدين أناساً في عز الشباب وعناصر تنتمي لداعش وآخرين يرقدون منذ سنوات بسلام في مقبرة السلام بالنجف. هذا الجيش الجرّار من الموظفين والمتقاعدين الفعليين والوهميين يلتهم حالياً ثلثي الميزانية العراقية، بينما تراجعت الاستثمارات التي تعتبر العامل الحاسم لأيّ تنمية، لتصبح مجرد رقم هامشي. وهذا هو عين الفساد، وليس الأخبار الكيدية الملفقة والاتهامات الجزافية لفلان وعلان بسرقة "عشرات" المليارات من الدولارات، والتي توحي وكأن المليارات في العراق ملقاة على قارعة الطريق.

في نهاية عام ٢٠١٤ رفع النائب والاقتصادي الراحل مهدي الحافظ مذكرة تفصيلية عن مظاهر الفساد في مجلس النواب العراقي. لم يلجأ الحافظ كعادته للمبالغة - ولم يكن أيضاً في حاجة إليها - وإنما ذكر أرقاماً ملموسة، منها مثلاً، أن حمايات نواب الشعب تضم ما يزيد عن ١٤٨٠٠ منتسب، أي ما يعادل فرقة عسكرية ونصف الفرقة، وهو عدد يقارب إجمالي عديد الجنود في جيوش دول "صغيرة" مثل الدنمارك التي يبلغ حجم ناتجها المحلي الإجمالي ضعفي العراق.

لكن كل ذلك لا يقارن بما يحدث في قطاع الكهرباء الذي يستحق بجدارة لقب "أكبر بؤرة" لتبديد المال العام والفساد. هذا الواقع المرير كشف عنه خطاب النوايا الذي أرسله العبادي إلى صندوق النقد الدولي في شهر تموز/ يوليو ٢٠١٧ وتشير بياناته إلى أن إيرادات جباية الكهرباء تبلغ ١،٥ ترليون دينار فقط (نحو ١،٣ مليار دولار)، بينما تزيد المصروفات الجارية على المرتبات والوقود والصيانة وغيرها (بدون النفقات الاستثمارية) عن ١١،٥ ترليون دينار (قرابة ١٠ مليارات دولار)، أي أن ما تجنيه وزارة الكهرباء من المستهلكين لا يزيد عن ١٣٪ فقط من التكلفة الجارية والباقي هو دعم من الدولة، فضلاً بالطبع عن المليارات التي تُنفق لبناء محطات توليد الطاقة.

من المؤكد أن سوء الإدارة وفساد قيادات عليا يلعبان دوراً مهماً في هذا الوضع الشاذ والذي ساهم بدرجة كبيرة في تفاقم مشكلة العجز في الموازنة العامة، غير أنه يشير أيضاً إلى الأبعاد الخيالية لمشكلة التجاوز على شبكة الكهرباء المنتشرة في العراق. وهي ظاهرة يسهم فيها بالتأكيد المئات من موظفي الكهرباء وكذلك عشرات وربما مئات الآلاف من المتجاوزين على المال العام والذين يلحقون الضرر أيضاً بالمستهلكين النزيهين. ومع أهمية ملاحقة أيهم السامرائي وزير الكهرباء الأسبق المتهم بسرقة عشرات الملايين من الدولارات، يتعين على الحكومة أيضا قطع دابر "صغار" الفاسدين واتخاذ الإجراءات لتجفيف الأرضية التي يعشّش فيها هذا الاستهتار بالمال العام وبهيبة الدولة.

لا يقتصر الأمر على شبكة الكهرباء، وإنما تحول الاستيلاء والتجاوز على ممتلكات الدولة والشوارع والأرصفة في المدن العراقية إلى رياضة شعبية من الطراز الأول يتنافس فيها المسؤولون مع أصحاب المحال التجارية والباعة المتجولين وأصحاب البيوت وغيرهم.

يتجسد الفساد بأوضح صوره أيضاً عندما يرمي بعض "مستحقي" البطاقة التموينية حصتهم من الرز طعاماً للدواجن، أو عندما يبيعونه للتجار بأبخس الأثمان. مع ذلك لا تتجرأ الحكومة على وقف هذا الهدر السافر للمال العام خوفاً من "غضب" الشارع وتأليبه من قبل قوى وأحزاب ترفع شعار "الدفاع عن الفقراء" على الرغم من النتائج الهزيلة لهذا النظام البالي في مكافحة الفقر. وبدلاً من الدعوة لاستخدام المليارات التي تنفق على تمويل البطاقة التموينية بطريقة فعّالة في مكافحة الفقر، يتبارى السياسيون من مختلف التيارات في المطالبة بـ"تحسين مفردات البطاقة التموينية".

تؤكد تجربة العراق أن الدول الريعية هي الحاضنة الأولى للفساد، غير أن البعض يتصور أن هذه الظاهرة تعني فقط الاعتماد الوحيد الجانب على النفط، وليس توظيف هذه الموارد للتصدق على "الرعية" بهدف كسب التأييد الشعبي وشراء الولاءات وضمان تقديم فروض الطاعة وتكريس الهيمنة الاقتصادية والسياسية للدولة. من هنا يتعين على العبادي أن يعود مجدداً إلى ورقة إصلاحاته التي أطلقها قبل أكثر من عامين وبقيت تراوح مكانها بعد أن نجح الفرسان الثلاثة (نوري المالكي وإياد علاوي وأسامة النجيفي) في العودة معززين مكرمين إلى مناصبهم وامتيازاتهم وحماياتهم.

ليس القصد من ذلك إدخال قضية الفساد في العموميات أو خلط الأوراق، وإنما التأكيد على أن النجاح في مكافحة الفساد سيتوقف في نهاية المطاف على عاملين: الأول، تسمية الفاسدين وملاحقتهم وفقاً للقانون ومعاقبتهم بحسب مقدار الضرر الذي تسببوا فيه، والثاني، القضاء على الأرضية الاقتصادية والاجتماعية الملائمة لتفشي الفساد. بدون ذلك تتحول حملة مكافحة الفساد إلى مجرد فقاعة سرعان ما تنفجر ويتلاشى مفعولها.

انقلاب القصر

انقلاب القصر في السعودية كان مفاجئاً وسريعاً وغير متوقع، وكأن لجنة محاربة الفساد التي شكّلها الملك برئاسة ابنه ولي العهد محمد بن سلمان لم تكن إلا لإدارة الانقلاب على كبار رجال المملكة من أمراء ووزراء سابقين وأثرياء من رجال المال والأعمال، ولتصبح كل القوى الأمنية في السعودية من جيش وحرس وطني وأمن وشرطة بيد شخص واحد هو ولي العهد محمد بن سلمان. وتتندر وسائل الإعلام الغربية عند تناولها للأحداث في المملكة مشبّهة إياها في سرعتها بقفزات الحصان العربي الأصيل.

□ د. جاسم الصفار

وكان لحملة الاعتقالات الأخيرة وقعها المزلزل محلياً وإقليمياً وعالمياً، غطت على ما سبقتها من حملة اعتقالات وتسريح شملت المئات من رجال الوعظ والفكر الديني والفقهاء والمراجع الدينية السلفية، وتميزت عنها بأن المعتقلين هذه المرّة تم احتجازهم في فندق خمس نجوم بعد أن افرغ على عجل من ساكنيه. فارتفعت على وقع الحدث أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية لتصل إلى ٧٠ دولاراً للبرميل.

لم تعد المملكة السعودية هي ذاتها بعد تلك الأحداث كما أنها لن تعود الى وضعها السابق بعد اليوم. فلم يحصل في تاريخ السعودية أن لجأ أحد أمرائها، حتى وإن كان ولياً للعهد، لمثل هذا الاسلوب في تصفية حساباته مع أمراء آخرين من الأسرة المالكة للاستحواذ على السلطة المطلقة في السعودية. وعلى العموم فإن العلاقة بين الأمراء في المملكة كانت تنظمها تقاليد وليست قوانين دستورية. وليس غريباً أن يغيّر الملك ولي عهده لأكثر من مرة، كما في روايات اجاثا كريستي عن اللورد العجوز وتغييره لوصيته، ولكن الذي حصل هذه المرة هو أن عشّ الدبابير تعرض لهزّة وحّدت مجاميعه بخروج الملك عن العرف السائد عند تعيينه ابنه محمد بن سلمان ولياً للعهد.

يصل عدد أمراء الأسرة الحاكمة في السعودية إلى ٥-٧ آلاف امير ولكن المواقع الأولى في السلطة ليست من اهتمام إلا عدد قليل منهم، يصل الى ٢٠٠-٣٠٠ أمير، وهم بالدرجة الاولى من آل سعود والأسر المتناسبة معه، والذين ترسخت في المملكة تقاليد تنظم تقاسمهم للسلطة بإدارة مجلس للشورى يصل عدد اعضائه الى ٣٤ أميراً. على أن هذا لم يمنع وجود تنافس أسري بين أفرع الأسرة الحاكمة حسب الأولوية في النسب.

من بين المعتقلين واحد من أغنى أغنياء السعودية الملياردير الوليد بن طلال، المالك لكبريات المصانع والصحف والمؤسسات التجارية وحتى لتويتر وابل. جميع المعتقلين اتهموا بالفساد في دولة باهتة فيها الحدود بين مال الأسرة المالكة والمال العام، مما يجعل هذه التهمة ليست سوى الستار الأنسب ليخفي وراءه النوايا الحقيقية التي تقف وراء حملة الاعتقالات.

ومع أن الوقت الذي مر على حملة الاعتقالات كاف ليكشف أسرار هذه الحملة، إلا أن الكثير منّ الإبهام مازال سائداً. رغم انه اصبح من الواضح أن ولي العهد كان يحتاج لهذا الإجراء من اجل الاستحواذ الكامل والتام على السلطة في المملكة، حتى وأن انهار بنتيجته واحد من أهم اركان وجود السلطة في السعودية، ألا وهو تقاسم السلطة بين الأمراء من مختلف الانحدارات الأسرية. ومع أن المملكة السعودية لم تتميز سابقاً بديمقراطية نظامها إلا أنها باتت اليوم، بعد انقلاب القصر الأخير، تتسم بنظام قائم على السلطة الفردية المطلقة المتحررة من تقاليد الإدارة السابقة للمملكة والقائمة، كما ذكرت على الإدارة الأسرية. ويبدو أنه قد رافق هذا الحدث مجموعة من الظروف والملابسات، نرى من بينها:

كسب رضا رئيس الولايات المتحدة الامريكية، فواحد من أهم المعتقلين هو الأمير الملياردير الوليد بن طلال الذي اشتهر بمماحكته على التويتر مع الرئيس الأمريكي فترة ترشيحه للانتخابات الرئاسية الامريكية. حينها وصف الوليد بن طلال، دونالد ترامب بأنه "عار على امريكا" ليجيبه ترامب واصفاً إياه "أمير منبوذ يريد برشواته أن يخدم الطبقة السياسية في أمريكا". ويقال إن الوليد هو الذي كان وراء الحادث المعروف عن حجب صفحة ترامب في التويتر، مع إن ادارة التويتر ألقت الذنب على موظف تم تسريحه. وبالمناسبة، فإن المعروف عن بعض المعتقلين أنهم يدينون بالولاء لأسرة كلنتون وآخرين محسوبين على الرئيس السابق بوش، لذا فإن بعض المراقبين يرون وراء حملة الاعتقالات تحديد الولاء في المملكة لرئيس امريكا الحالي دونالد ترامب. وما زيارة جاريد كوشنر، المساعد الشخصي لترامب وقريبه، التي سبقت الاعتقالات إلا مؤشر على التوجه الجديد.

أما الظرف الثاني الذي بلور الأزمة، فهو الحاجة لزيادة التصعيد على المستوى الإقليمي. فبعد التورط في حرب طويلة الأمد في اليمن والدخول في مأزق العلاقة مع قطر، جاء دور لبنان وذريعة ما أشاعته السعودية من تقديم فريق في السلطة اللبنانية لمساعدة لوجستية عسكرية لجماعة انصار الله الحوثي مكّنتهم من اطلاق صاروخ باليستي على الرياض. وكما يرجّح فإن رئيس الحكومة اللبنانية رفيق الحريري قد أرغم عند زيارته للمملكة السعودية، بأوامر من ولي العهد، على كتابة استقالته التي اتهم فيها إيران وحزب الله اللبناني في التدخل بالشؤون الإقليمية، ثم أكد الحريري بعد ذلك في مقابلة مع محطة التلفزيون اللبنانية التي يملكها، أن بيت القصيد هو تعرض مطار الرياض لصاروخ باليستي أطلق من اليمن بمساعدة، حسب ما تذكره السعودية وكررها الحريري في المقابلة التلفزيونية، حزب الله وإيران.

ليس معروفاً بصورة أكيدة ما الذي كانت تنوي عمله السعودية مع لبنان، فمن جهة أعلن سفير امريكا السابق في اسرائيل عن أن السعودية قد حاولت دفع اسرائيل للدخول في حرب للقضاء على حزب الله في لبنان، ومن جهة أخرى، أعلن وزير خارجية قطر بأن لبنان سيتعرض لحصار مشابه للذي تتعرض له قطر من قبل السعودية وحلفائها، ولكن المرجّح هو أن هنالك تصعيداً له عواقبه ويتطلب وحدة إرادة وادارة للأزمات، لذا احتاج الأمر الى تغيير جوهري في تركيبة الحكم في المملكة السعودية. إضافة الى ذلك، فالظرف الثالث للتغيير، هو حاجة المملكة المتزايدة والملحّة لتمويل انشطتها السياسية والعسكرية في المنطقة والتي ظهرت نتائجها في المؤشرات الاقتصادية للمملكة، لذا فإن شعار محاربة الفساد المالي في السعودية لم تنشأ من فراغ، وإن الهيئة المكلّفة بمحاربة الفساد برئاسة ولي العهد محمد بن سلمان، لا تسعى فقط لتحقيق اغراض سياسية بل ولتحقيق مكاسب اقتصادية تصل الى مئة مليار دولار امريكي تقرر، على ما يبدو، مصادرتها من أموال الأمراء المحتجزين.

الوضع غير مفهوم في السعودية نفسها من حيث طبيعة الموقف الشعبي في المملكة من اصلاحات ولي العهد، ولكن الواضح هو أن ولي العهد قد ضمن تأييد الأمراء الشباب في دول الخليج المجاورة (الإمارات تحديداً) قبل أن يكون قد ضمن تأييداً لسياسته في المملكة نفسها، خاصة عند النخب المالية والسياسية في السعودية. أما بالنسبة للمواطنين البسطاء في العربية السعودية، فإن ولي العهد محمد بن سلمان، قد كسب بعضاً من الشعبية عندما اعطى لوجهته السياسية صفة محاربة الفساد والاعتدال الديني، وتجدر الإشارة الى أنه، بناءً على ذلك، وليوحّد بين الوجهتين، اتهم بعض من الأمراء المحتجزين المتهمين بالفساد، بعلاقتهم بالحركات الجهادية المتطرفة.

مصير العبادي بعد 6 أشهر

الأسبوع الماضي أعلن مكتب رئيس الوزراء العراقي، حيدر العبادي، أن الأخير قد راجع أحد مكاتب التسجيل للانتخابات في العاصمة بغداد وتسلّم منه بطاقته الانتخابية. هو إعلان لم تكن غايته مجرد الحضّ على التسجيل واستخراج البطاقة الانتخابية، على أهمية هذا الهدف، لكنّها إشارة قوية من العبادي إلى أنه عازم على خوض الانتخابات المقبلة المقرّر إجراؤها بعد ستة أشهر، منتصف مايو (أيار) من العام المقبل، بل أيضاً الترشح لولاية حكومية ثانية.

□ عدنان حسين

الولاية الثانية للعبادي طريقها سالكة، بل تبدو مضمونة تماماً. الظروف المساعدة لتأمين هذه الولاية لم تتوفر لأي ممّنْ سبقوه في هذا المنصب. عدد القوات المسلحة والأمنية يزيد الآن كثيراً على ما كان عليه في السابق، وتصويت هذه القوات، المعروف باسم «التصويت الخاص»، مضمون دائماً لرئيس الوزراء بحكم كونه، في الوقت عينه، القائد العام للقوات المسلحة. لكنّ نجاح العبادي في تحرير كامل المناطق التي احتلّها «داعش» جعل له شعبية واسعة، زاد نطاقها - خارج إقليم كردستان - في ظل الأزمة مع الإقليم حول مسألة الاستفتاء. العبادي يسعى الآن للإفادة من هذا كله من أجل ولاية ثانية يشكّل فيها حكومة تتمتع بقاعدة سياسية مريحة. وقد أعلن غير مرة أنه يتطلع لإنشاء تحالف وطني عابر للطائفية والقومية، والطريق ممهّدة أمامه في الواقع، ففي السنوات الثلاث الماضية حدثت تطورات كثيرة عملت لصالح كسر المعادلة السياسية التي ظلّت قائمة منذ إسقاط نظام صدام حسين في ٢٠٠٣، وهي المعادلة القائمة على المحاصصة السياسية - الحزبية المتلبسة بلباس طائفي - قومي.

طوال الحقبة المنصرمة كانت معادلة الحكم في بغداد تقوم على مثلث: شيعة، سنة، كرد، فقد تشكّل ائتلاف بين القوى الشيعية وآخر بين القوى السنية وثالث بين القوى الكردية، وتحكمت هذه الائتلافات بمفاتيح السلطة والنفوذ والمال في بغداد وحدّدت مصير العملية السياسية برمّتها، بالتوافق وفي كثير من الأحيان خروجاً على أحكام الدستور. وكان هناك ائتلاف رابع موازٍ، غير قومي غير طائفي، هو ائتلاف «الوطنية» (العراقية سابقاً)، الذي لم يكن فعّالاً كفاية، بفعل فاعل بالطبع، هو توافقات التحالفات الثلاثة الأولى وتفاهماتها، فبقي هذا الائتلاف كما لو أنه لا في الحكم ولا في المعارضة!

نظام المحاصصة والتوافقات فشل فشلاً ذريعاً في إدارة العراق، وهذا ممّا صار يقرّ به ويعترف أقطاب الائتلافات الأربعة أنفسهم، فضلاً عمّا تفضحه أوضاع العراق المزرية أمنياً واقتصادياً واجتماعياً ووقوع ثلث مساحته تحت سيطرة تنظيم داعش الإرهابي الذي لم تنتهِ تماماً الحرب معه. والآن، بعد بلوغ هذا النظام طريقاً مسدودة، تجري مساعٍ للعمل في اتجاه آخر. انفرط في السنوات الأخيرة عقد التحالفات التقليدية، فالقوى الشيعية لم تعد موحدة، بل تعرّضت لانشقاقات، كما حصل مع دولة القانون (جناحي العبادي والمالكي)، ومع المجلس الأعلى الذي انشقّ عنه تيار الحكمة، ومع تيار الأحرار (الصدري) الذي خرج على التحالف الوطني (الشيعي) تماماً. وكذا الحال بالنسبة للكرد، فحركة التغيير والجماعة الإسلامية الكرديتان نأتا بنفسيهما عن التحالف الكردستاني، والاتحاد الوطني الكردستاني، الذي كان قوة رئيسية في التحالف الكردستاني، يواجه عملية تشظٍ بدأت في عهد مؤسسه وزعيمه الراحل الرئيس جلال طالباني. أما القوى السنية فهي الأكثر تشرذماً منذ أن اجتاح تنظيم داعش كامل المناطق السنية وتسبّب في نزوح الملايين من سكان المدن السنية التي ما لبثت أن تعرّضت إلى التدمير بفعل الحرب التي خاضتها القوات العراقية لتحرير هذه المدن من سيطرة التنظيم الإرهابي، وينتاب الرأي العام السني سخط بالغ على القيادات السنية، التي يرى أنها انصرفت إلى تأمين نفوذها والانخراط في عمليات الفساد الإداري والمالي.

هذه، إذن، أفضل فرصة عراقية لتشكيل ائتلاف عابر للطائفية والقومية، وهي فرصة متاحة للعبادي على وجه الخصوص، فهو رئيس السلطة التنفيذية، ومقبوليته داخل العراق وخارجه تتقدم باطّراد. وفي الأيام الأخيرة حظي بدعم علني من أكثر القوى الشيعية شعبية، التيار الصدري بقيادة مقتدى الصدر. وثمة معلومات تفيد بإمكانية قيام تفاهمات مع قوى شيعية أخرى وقوى كردية وقيادات سنية جديدة أفرزتها مرحلة الاحتلال الداعشي، ومن المرجح نشوء تفاهم من نوع ما مع ائتلاف «الوطنية» الذي يقوده إياد علاوي. ومن متطلبات هذه التفاهمات قيام صيغة للحكم (الائتلافي) تختلف عن الصيغة التي تكرّست في عهد الحكومة السابقة، واستمرت بقدر ما في عهد الحكومة الحالية، هي صيغة التفرّد باتخاذ القرارات.

المؤكد أن العبادي سيزيد من حظوظه في قيادة ائتلاف موسع (وطني) والحصول على الولاية الثانية، إذا ما شرع في تنفيذ تعهّده المتكرر في الأسابيع الأخيرة: مكافحة الفساد الإداري والمالي، واستعادة الأموال المنهوبة على مدى ١٤ سنة، وتُقدّر بمئات مليارات الدولارات. هذا ملف مهم للغاية، ويتجاوب فتحه مع أكثر المطالب شعبيةً وإلحاحاً. لكنّ العبادي يواجه على هذا الصعيد عقبة كبيرة للغاية تتمثّل في أن عمليات الفساد في معظمها كانت، ولم تزل، تُدار من قيادات الأحزاب المتنفذة في السلطة، وهي في الغالب إسلامية، وبفتحه ملف الفساد سيكون العبادي كمن يدسّ عوداً محترقاً في عش دبابير. ومثل هذا سيكون استحقاق حظر حمل السلاح خارج إطار الدولة وفرض سلطة القانون.

الأمر المهم الآخر، هو العلاقة بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان. استقرار العراق وتحقيق التنمية المستدامة المنتظرة والمتوجّبة في حقبة ما بعد «داعش»، يعتمدان بدرجة كبيرة على العلاقة بين بغداد وأربيل. حال التوتّر ستلقي بظلالها الثقيلة على كامل الأوضاع العراقية. وفي مقابل أخطاء ارتكبتها أربيل، وربما قبلها، وقعت بغداد هي أيضاً في أخطاء بنفس المستوى. الطريقة التي سيعالج بها العبادي هذه المشكلة بالذات سيكون لها دور في تحديد طبيعة الحكومة المقبلة ومصير العراق للسنوات الأربع التالية.

■ *عن: الشرق الأوسط*